

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القضية: ع537د
تاريخ القرار: 5 جوان 2024

قرار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعية: شركة " " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بعمارة : المركز العمراني
نائها الأستاذ ،

من جهة

المدعى عليها: الشركة الوطنية للاتصالات " " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي
نائها الأستاذ بحدائق

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة " " بموجب عريضة دعواها المقدمة إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 29 ديسمبر 2023، والمضمنة لديها تحت عدد 537 إقدام شركة "اتصالات تونس" على إتيان ممارسات غير مشروعة من خلال تسويقها لعرض تجاري غير مصادق عليه من قبل الهيئة وذلك بعد أن عمدت وفق دعوى العارضة الى بيع شرائح نداء مسبقة الدفع مع تحفيظات مجانية تتمثل في إسناد رصيد أنترنات مجاني على كل عملية شحن بقيمة 5 دنانير مستندة في ذلك على محضري معاينة عدد 1707 و1802 مؤرخين في 09 أكتوبر 2023 و 20 نوفمبر 2023 عاين بواسطتهما عدل التنفيذ الوقائع المذكورة ويتلخص محتوى المعاينة في تلقي المشترك لإرسالية، إثر شحن شريحة مقتناة في الغرض بقيمة 5 دنانير و تفعيل رمز ussd عبر خدمة *122*36 # ، تفيد حصوله على رصيد ترحيبي يقدر بـ 2 جيجا أوكتي صالح الى غاية 23 أكتوبر 2023 وهي ذات العملية التي تمت معاينتها بتاريخ 20 نوفمبر 2023 على اثر شحن نفس الرصيد بـ 5 دنانير وتلقّي المشترك المعني لرصيد تحفيزي بقيمة 1024.000 ميغا أوكتي، وهو ما يتعارض حسب دعواها مع القرار عدد 10 المؤرخ في 18 ماي 2022 المتعلق بمراجعة بعض الإجراءات التنظيمية الخاصة بالعروض التجارية باعتباره لا يسمح بإسناد الرصيد الترحيبي الا مرة واحدة وذلك

وفق السقف المحدد بـ4.5 دينار والموافق لـ1 جيجا اوكتي وليس بصفة متكررة على حد قولها على غرار ما أقدمت عليه خصيمتها بالعرض المشتكى به حيث مكّنت المشترك من رصيد ترحيبي عند عملية الشحن بقيمة 5 دنانير برصيد مجاني بـ2 جيجا أوكتي .

كما اعتبرت ان منح الامتيازات الترحيبية على هذه الشاكلة يؤكد عدم إيداع العرض لدى الهيئة الوطنية للاتصالات وبالتالي يشكل وفق دعواها خرقة واضحة لأحكام الامر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات والذي يفرض على المشغل وجوب عرض مشروع العرض التجاري المزمع تسويقه على الهيئة 15 يوما قبل تاريخ ترويجه ، فضلا عن خرقة القرار التعديلي عدد 5 المؤرخ في 17 أوت 2018 المتمم للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 باعتبار ان اسناد الرصيد المجاني بعرض الحال سيؤدي على حد قولها الى الحط من معدل ARPG .

وشدّدت على الآثار السلبية لتجاهل خصيمتها للقرارات والقواعد التي وضعتها الهيئة بما يؤدي الى الاضرار بمصالحها التي أصبحت وفق دعواها عرضة لخسارة عدد كبير من مشتركها بسبب الاغراءات التي تعرضها خصيمتها بعروضها التجارية. وانتهت الى طلب تدخل الهيئة لقول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمّد المدعى عليها ترويج عرض تمكّن من خلاله حرفائها من تحفيّزات مجانية من رصيد أنترنات مخالفة بذلك الأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المنقحة والمتممة بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و65 و67 و68 جديد و74 جديد منه.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018 وبالقرار عدد 14 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 001 بتاريخ 02 جانفي 2024 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 02 بتاريخ 02 جانفي 2024 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "اتصالات تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على تقرير شركة " " في الرد على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 07 فيفري 2024.

وبعد الاطلاع على المقرر عدد 003 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 08 جانفي 2024 الذي عيّن بمقتضاه السيد مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 29 مارس 2024 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة " " على تقرير ختم الأبحاث الواردة على الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 6 ماي 2024.

الجلسة

وبجلسة يوم 5 جوان 2024 حضرت الأستاذة ، نيابة عن زميلها الأستاذ ، في حق المدعية شركة " " وقدمت اعلام نيابة وتمسكت بملحوظاتهما المظروفة بملف القضية. وحضر الأستاذ محامي المدعى عليها شركة " " ، وقدم إعلام نيابة وتمسك بملحوظاته المظروفة بملف القضية.

المستندات

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:
■ محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 9 أكتوبر 2023 تحت عدد 1707 تضمن:

2023/10/9 مفعلة بتاريخ "

معاينة تثبيت شريحة جديدة تابعة لشبكة المشغل "

مع معاينة مضمون الإرساليات المتلقاة على إثر تفعيل رموز USSD التالية:

#146 *

Le numéro de votre ligne est 99602854. Votre offre est 35 mil/min

#122 *

Votre solde est de 0.000 dt valable jusqu' au 08/11/2023

*122 *36 #

Il vous reste 0.000 Mo de votre bonus de bienvenue internet mobile active valable au –

*122 *2 #

Il vous reste 0.000 Mo de votre forfait internet mobile active valable au -et 0.000 Mo de votre bonus data valable au –

*122 *10 #

Il vous reste 0.000 Mo de votre forfait internet mobile active valable au –

*122 *13 #

Votre bonus de bienvenue est de 10 minutes valable au 11/09/2023.et 0.000valable jusqu'au. -

*140 *7*8 #

Il vous reste 0 MO internet mobile valable au – et 0 MO internet reçu valable au -

معاينة إجراء عملية شحن للشريحة بواسطة بطاقة الشحن الحاملة لعلامة واسم شركة " مع تلقي الإرسالية التالية:

Opération de recharge effectuée avec succès. Activez nos forfaits internet sur *140 # à partir de 350 milimes seulement

مع معاينة الإرساليات الواردة على إثر إجراء عملية شحن الرصيد بتفعيل رموز USSD التالية:

*122*13 #

Votre bonus de bienvenue est de 10 minutes valable au 11/09/2023 et 0.000 DT reçu valable au 11/09/2023 et 0.000 dt valable jusqu'au -

*140 *7*8 #

Il vous reste 0 Mo internet mobile valable au – et 0 Mo internet reçu valable au –

* 122 #

Votre solde : 5.000 valable jusqu'au 07/01/2024

مع إرسالية قصيرة نصها

Votre solde est de 5.000. Profitez maintenant de 1.25 GO sur *140*3#

*122*36#

Il vous reste 1974.000 Mo de votre bonus de bienvenue internet mobile active valable au
23/10/2023

معاينة عملية تشغيل المعطيات الجواله دون أن يكون الهاتف مرتبط بأي شبكة أنترنات مع عملية الإبحار على
شبكة الأنترنات وتحميل شريط فيديو ثم على إثر تفعيل الرمز #122* وقع معاينة الإرسالية التالية

Votre solde : 5.000 valable jusqu'au 07/01/2024

مرفقا بصور من الإرساليات موضوع المعاينة

تاريخ 20 نوفمبر

■ محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ،
2023 تحت عدد 1802 تضمن معاينة:

- وضع الشريحة ذات رقم النداء سند المعاينة الأولى المذكورة أعلاه في جهاز هاتف لا يحمل غيرها
من الشرائح وغير مرتبط بشبكة الأنترنات دون القيام بأي عملية شحن منذ المعاينة الأولى.

ثم على إثر ذلك تمت معاينة مضمون الإرساليات الواردة على إثر تفعيل رموز USSD التالية:

*146#

Le numéro de votre ligne est 99602854. Votre offre est 35 mil/min

*122#

Votre solde est de 5.000 dt valable jusqu'au 07/01/2024

*122 *36 #

اتضح أن الخدمة غير متوفرة من خلال تلقي الإرسالية التالية

IHM terminée

*122 *2 #

Il vous reste 0.000 Mo de votre forfait internet mobile active valable au -et 0.000 Mo de votre bonus data valable au –

*122 *10 #

Il vous reste 0.000 Mo de votre forfait internet mobile active valable au –

*140 *7*8 #

Il vous reste 0 MO internet mobile valable au – et 0 MO internet reçu valable au-

مع " ، معاينة إجراء عملية شحن للشريحة بواسطة بطاقة الشحن الحاملة لعلامة واسم شركة " ،
تلقي الإرسالية التالية:

Opération de recharge effectuée avec succès. Activez nos forfaits internet sur *140 # à partir de

Il vous reste 0 Mo internet mobile valable au – et 0 Mo internet reçu valable au –

* 122 #

Votre solde : 10.000 dt valable jusqu'au 18/02/2024

Votre solde : 10.000 est de 10.000 dt Profitez maintenant de 2.5 GO sur *140*8#

Félicitation suite à votre recharge vous avez gagné 1GO valable 15 j suivi bonus via

*122*36# .Consommez internet 100% Tounsi.

*122*36#

Il vous reste 1024.000 Mo de votre bonus de bienvenue internet mobile active valable au

04/12/2023

*122 *2 #

Il vous reste 0.000 Mo de votre forfait internet mobile active valable au –

معاينة عملية تشغيل المعطيات الجواله دون أن يكون الهاتف مرتبط بأي شبكة أنترنات مع عملية الإبحار على
شبكة الأنترنات وتحميل شريط فيديو.

على إثر ذلك تمت معاينة الإرسالية الواردة على إثر تفعيل الرمز #122*36*

Il vous reste 1008.082 Mo de votre bonus de bienvenue internet mobile active valable au
04/12/2023

مرفقا بصور من الإرساليات موضوع المعاينة.

ردود المدعى عليها على عريضة الدعوى

حيث تمسكت المدعى عليها في جوابها المضمن بمكتوبها الوارد على الهيئة بتاريخ 07 فيفري 2024 بعدم حجية محضر المعاينة عدد 1707 المؤرخ في 2023/10/9 سند الدعوى بمقولة ان عدل التنفيذ أكد على ان مساعدته هي من قامت باقتناء الشريحة موضوع المعاينة دون ذكر هويتها ولا رقم بطاقة تعريفها الوطنية ومن المفترض ان تكون قد أمضت على عقد اشتراك باسمها وهي المخولة قانونا بشحن هاتفها، مستخلصة من ذلك وجود تداخل في المهام بين من اقتنى الشريحة وبين من قام بوضعها في الهاتف معتبرة ان العملية المذكورة تبعث عن الريبة والاستغراب باعتبار أنه قد يكون عدل التنفيذ انتحل صفة مساعدته واخفى صفته الحقيقية وهو تصرف يشجبه القانون وفق ردها، معتبرة بذلك ان محضر المعاينة المذكور لا يصلح ان يكون حجة تعتمدها الهيئة لمؤاخذتها. وهو نفس الدفع الذي تمسكت به بخصوص محضر المعاينة عدد 7082 المؤرخ في 2023/11/20 طالما تعلق وفق ردها بنفس رقم النداء فضلا عن ان كل الصور التي ارفقها عدل التنفيذ بمحضري المعاينة لا تتضمن على حد قولها أي إشارة الى رقم النداء ولا الى تاريخ الارساليات المحتج بها.

وانتهت الى طلب رفض الدعوى لتجزدها من كل مؤيد يدعمها خاصة وانه سبق للهيئة ان استبعدت على حد قولها اعتماد محضر معاينة تضمن معطيات من اختصاص عدول الاشهاد حصريا مؤكدة من جهة أخرى على مبادرتها بسحب العرض محل النزاع وذلك بمجرد تفتننها لترويجه من طرف مصالحها التجارية قبل رفع الخصيصة دعواها وبالتالي ينتفي وفق ردها الضرر الذي يمكن ان تدعيه خصيمتها لتبرير تطلّمتها.

تقرير ختم الأبحاث

حيث خلاص تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 29 مارس 2024 الى عدم وجود أي مبرر لاستبعاد محضري المعاينة سند الدعوى طالما لم يثبت تعارضهما مع مقتضيات الفصل 13 من القانون عدد 09 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المتعلق بتنظيم المهنة ضرورة أن تلك المعايينات تندرج في نطاق ما اناطه القانون بعهدة عدول التنفيذ ذلك أن المحضر وثق جميع مراحل العملية بدءا باقتناء الشريحة ورقم النداء المسند لها مرورا بعملية شحن الرصيد بقيمة 5 دنانير وصولا الى تلقي المشترك لإرسالية مفادها حصوله على رصيد ترحيبي يقدر بـ 2 جيغا أوكتي إثر تفعيل رمز ussd عبر خدمة *122*36 # وأنه طالما اثبتت العارضة أن المعطيات المضمّنة بمحضر المعاينة مصدرها "

فإن التحري عن صاحب الشريحة والطرف الذي استخدمها أضحى دون تأثير على مسألة التحقق من المخالفة محل النزاع باعتبار ان الغاية من المعاينة تكمن في اثبات توفير الخدمة وما رافقها من امتيازات بصرف النظر عن صاحب الشريحة. واعتبر المقرر أن ما أثارته المدعى عليها من تداخل في المهام و انتحال للصفة لا يمكن أن ينال مما هو مطلوب من المدعية اثباته ، وبخلاف ذلك لا يمكن الطعن في المحضر المعتمد إلا بدعوى الزور و أضاف أن الأبحاث لم تقتصر على محضر المعاينة وتم تدعيمها بالتحريات الإضافية التي شملت التأكد من هوية صاحب الشريحة من خلال عقد الخدمة ومدى تطابق الصور التي أرفقها عدل التنفيذ بمحضري المعاينة مع رقم النداء وتاريخ الارساليات المحتج بها والتي أفضت بعد الاطلاع على نسخة من عقد الاشتراك إلى التأكد من هوية صاحب الشريحة كما تم التثبت من تطابق الارساليات التي تم التوصل بها من طرف المشترك المعني مع ما تم تثبيته من طرف عدل التنفيذ وانتهى الى أن الدعوى الراهنة مؤسسة على اسانيد سليمة ترتقي الى مستوى الحجة. أما في خصوص ما ادعته العارضة من عدم احترام التراتيب الجاري بها العمل في توفير خدمات الاتصالات بالتفصيل فقد لاحظ المقرر أن الامتيازات موضوع الدعوى قد تم تأطيرها من طرف الهيئة بمقتضى قواعد تعديلية خاصة موجهة لجميع المشغلين، وبالتالي تنتفي الغاية من إعادة عرضها على الهيئة طالما أنه سبق دراستها والترخيص في اسنادها للمشارك وفق الشروط التي حدتها الهيئة معتبرا أن البحث في مشروعية اسناد الامتيازات موضوع الدعوى الراهنة من عدمها يتوقف عن مدى تقييد المدعى عليها بالقواعد التي حدتها الهيئة لإسناد الامتيازات المذكورة دون النظر في مدى احترام التراتيب المتمسك بها من عدمه . وذكر في خصوص هذه النقطة بأن الهيئة ، قد تولت بموجب القرار 10 المؤرخ في 18 ماي 2022 اخضاع الامتيازات الترحيبية لآطار منظم وذلك للحيلولة دون التوظيف السلبي للامتياز المذكور وأن الفصل 4 من القرار المار ذكره قد بين شروط اسناد الامتياز الترحيبي الذي يشمل خدمات الهاتف والارساليات القصيرة وخدمة الانترنت و التي من أهمها عدم تجاوز القيمة القصوى للامتياز 3.781 د دون اعتبار الأداء أي (4.5 د باعتبار الأداء) وأن يسند الامتياز الترحيبي تبعا لعملية شحن الرصيد بقيمة دينارين (2) على الأقل و مرة واحدة عند اقتناء المشترك للشريحة الجديدة فحسب. وقد أفضت الأبحاث إلى أن صاحب الشريحة قد انتفع بامتياز ترحيبي في مناسبتين اثر عمليتي شحن لرصيد المشترك المعني بقيمة 5 دنانير، في مرة أولى وفق ما تم توثيقه بتاريخ 09 اكتوبر 2023 امتياز ب2 جيجا و في مرة ثانية بتاريخ 20 نوفمبر 2023 على اثر شحن نفس الرصيد ب5 دنانير حصل نفس المشترك على رصيد تحفيزي بقيمة 1024.000 ميغا اوكتي وهو ما يؤكد ان " اتصالات تونس " قد عمدت الى منح الامتياز الترحيبي بصفة مخالفة للشروط الواردة بقرار الهيئة الذي ينص على أن الامتياز لا يسند إلا عند اقتناء الشريحة الجديدة أي مرة واحدة ، إضافة الى تجاوز القيمة القصوى للامتياز حيث ان حجم السعة التي تمتع بها المشترك المعني بالامتياز في المناسبتين يتجاوز قيمتها السقف المحدد من طرف الهيئة (4.5 د باعتبار الأداء)، منتهيا الى أن اتصالات تونس لم تتقيد عند منحها للامتياز محل النزاع بقرار الهيئة المنظم للامتيازات الترحيبية واقترح اعمال الفصل 74 من مجلة الاتصالات في حقها.

ملحوظات الأطراف حول تقرير ختم الأبحاث

حيث تمسكت الشركة المدعى عليها في ردّها على تقرير ختم الأبحاث المضمن بمكتوبها المؤرخ في 6 ماي 2024 بملحوظاتها السابقة مبينة أنها لم تدفع ببطلان محضر المعاينة سند الدعوى وإنما ناقشت محتواه ومضمونه

وعدم حجيته مذكرة أن ذلك المحضر تضمن تداخلا في المهام بين من اقتنى الشريحة وبين من قام بوضعها في الهاتف وهي عملية تبعث على حد قولها على الريبة والاستغراب باعتبار أنه قد يكون العدل المنفذ قد انتحل صفة مساعدته واخفى صفته الحقيقية وهو تصرف يشجبه القانون وهو ما جعل اتصالات تونس تتمسك بأن محضر المعاينة لا يصلح أن يكون حجة تعتمدها الهيئة الوطنية للاتصالات للمؤاخذة معتبرة أن فقه قضاء محكمة التعقيب قد درج على اعتبار أن التغيير بالمتهم والتقدم إليه بهوية مزيفة للإيقاع به إثر التغيير به مجرم قانونا وقد اعتمدت محكمة التعقيب على ذلك المبدأ عند نظرها في قضايا ترويج المخدرات والتي ينتحل فيها أعوان الأمن صفة المستهلكين للإيقاع بالمرجحين مؤكدة أن عدل التنفيذ لو تقدم بصفته تلك الى المكلفة ببيع الشرائح لامتنعت عن تمكينه من شريحة كما أن كل الصور التي أرفقها عدل التنفيذ بمحضري معاينته لا تتضمن أية إشارة الى رقم النداء ولا الى تاريخ الارساليات المحتج بها. وانتهت الى طلب الحكم برفض الدعوى لتجردها عن كل مؤيد يدعمها مؤكدة أن اتصالات تونس وبمجرد تفتتها لترويج العرض من طرف مصالحها بادرت بسحبه قبل رفع القضية.

إثر ذلك

وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ الشكلية المقررة بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

حيث تهدف الدعوى الماثلة إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص المخالفة المنسوبة للشركة المدعى عليها والمتمثلة في تسويق شرائح نداء مسبقة الدفع مع تحفيظات مجانية تتمثل في إسناد رصيد أنترنات مجاني عن كل عملية شحن بقيمة خمس دنانير وذلك بطريقة مخالفة للتراتب المنظمة للعروض التجارية ولقواعد اسناد الحوافز الترحيبية في حين تمسكت الشركة المطلوبة بتجرد الدعوى وبقصور محضر المعاينة سندها عن اثبات الممارسة المخالفة المدعى بها.

وحيث أن البتّ في مدى صحة ادعاءات العارضة يقتضي التحقق أولا من ثبوت الواقعة محل النزاع ومن مدى حجية محضر المعاينة المحتج به قبل الخوض في مدى استيفاء العرض التجاري لجميع موجباته القانونية وللضوابط التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات لإسناد الحوافز الترحيبية.

1. في مدى ثبوت و اقعة تسويق شرائح نداء مسبقة الدفع مع تحفييزات مجانية:

حيث نازعت الشركة المطلوبة في حجية محضر المعاينة سند الدعوى لما شابه حسب ادعائها من إخلالات تعلقت أساسا بالمعطيات والبيانات الشخصية المرتبطة بهوية مقتني الشريحة وبالتداخل في المهام بين من اقتنى الشريحة وبين من قام بوضعها في الهاتف فضلا عن عدم إشارة عدل التنفيذ بالصور الملحقة بالمعاينة لرقم النداء ولا الى تاريخ الارساليات المحتج بها.

وحيث وخلافا لما تمسكت به الشركة المطلوبة، فقد تضمن محضر المعاينة جميع مراحل الواقعة موضوع الدعوى التي تم توثيقها بدءا باقتناء الشريحة ورقم النداء المسند لها مروراً بعملية شحن الرصيد بقيمة 5 دنانير وصولاً الى تلقي المشترك لإرسالية مفادها حصوله على رصيد ترحيبي يقدر بـ 2 جيجا أوكتي إثر تفعيل رمز الخدمة *122*36#.

وحيث أضحى ما تمسكت به المدعى عليها من قصور المعاينة عن إثبات الواقعة محل النزاع في غير طريقه طالما ثبت أن الشريحة موضوع تلك المعاينة تعود ملكيتها لاتصالات تونس بما يجعل التحري عن صاحبها والطرف الذي استخدمها لا تأثير له على ما تروم المدعية اثباته ضرورة ان الغاية من المعاينة تكمن في اثبات واقعة مادية تتعلق ببيع شريحة هاتف جوال مصحوبة بامتياز تحفيزي بصرف النظر عن صاحب الشريحة فصفة المشتري لا تتغير في مجرى اثبات الواقعة طالما تم اقتناؤها وفق الإجراءات المعتمدة وهوية معلومة وتمت معاينتها بواسطة مأمور عمومي مؤهل لذلك قانونا وبالتالي يغدو ما اثارته المدعى عليها من تداخل في المهام دون تأثير على حجية محضر المعاينة ولا يبرر عدم اعتماده .

وحيث وعلاوة على ذلك، فقد ثبت عدم اقتصار الابحاث على محضر المعاينة المقدم من قبل المدعية بل تم تدعيمها باستقراءات و تحريات إضافية أنجزها المقرر وفقا لاختصاصاته الموكولة اليه صلب مجلة الاتصالات و التي شملت التثبيت من عقد الاشتراك المتعلق بالشريحة الهاتفية موضوع المعاينة المدلى بها بتاريخ 21 مارس 2024 والارساليات القصيرة التي توصل بها المشترك والتي أفضت اعمال التدقيق الى التأكد من هوية صاحب الشريحة كما تم التثبيت من تطابق الارساليات التي تم التوصل بها من طرف المشترك المعني مع ما تم تثبيته من طرف عدل التنفيذ .

وحيث ومن جهة أخرى فإن ما تمسكت به الشركة المطلوبة من استثارة عدل التنفيذ لمخالفة الحال بات في غير طريقه واقعا وقانونا طالما كانت تروج تلك الشرائح للعموم وفي نقاط بيعها القانونية والحاملة لعلامتها التجارية فضلا على أنها لم تنف ارتكابها لتلك المخالفة، بل اقرت باتخاذها لما يتعين من إجراءات لسحبها من نقاطها البيع التابعة إليها.

وحيث يستفاد من كل ما سبق أن الواقعة محل التداعي كانت ثابتة ماديا في حق الشركة المطلوبة بما يجعل الدعوى مؤسسة من هذه الناحية على أسانيد كافية تسمح بمواصلة التثبيت من مدى صحة ادعاءات العارضة في خصوص عدم مشروعية العرض التجاري والتحفيزات المرتبطة به.

2. في مدى استيفاء عملية بيع الشرائح موضوع النزاع للقواعد المنظمة لبيع العروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل ولقواعد اسناد الامتيازات والتحفيزات:

حيث تمسكت الشركة العارضة بعدم مشروعية تسويق شرائح الهاتف الجوال مسبقا الدفع التي تمنح أصحابها تحفيزات بأرصدة تحفيزية تقدر بـ 2 جيجا بيت أو كتي على إثر عملية الشحن بقيمة 5 دينارات.

وحيث يخضع تسويق العروض التجارية الى الرقابة المسبقة للهيئة طبقا لمقتضيات الفصل 3 أ من الأمر عدد 3026 المذكور أعلاه والتي تفرض على المشغل تقديم مشروع العرض الى الهيئة 15 يوما قبل تسويقه وذلك للتحقق من مدى تطابقه مع مقتضيات المنافسة النزيهة.

وحيث نظمت الهيئة الوطنية للاتصالات، في نطاق ما خول لها القانون من صلاحيات لملائمة خدمات الاتصالات مع متطلبات المنافسة وفقا لاختصاصاتها في مجال المراقبة المسبقة للعروض التجارية، الامتيازات التحفيزية الترحيبية بقواعد وضوابط محددة تهدف إلى المحافظة على توازن السوق حتى لا يتم توظيف تلك الامتيازات بشكل ينال من قيمة السوق ومن مبادئ التنافس النزيه وذلك بموجب القرار عدد 10 المؤرخ في 18 ماي 2022.

وحيث حدّد الفصل 4 من القرار المار ذكره شروط اسناد الامتياز الترحيبي الذي يشمل خدمات الهاتف والارسلالات القصيرة وخدمة الانترنت وهي كالآتي:

- عدم تجاوز القيمة القصوى للامتياز 3.781 د دون اعتبار الأداء أي (4.5 د باعتبار الأداء).
- يسند الامتياز الترحيبي تبعا لعملية شحن الرصيد بقيمة دينارين (2) على الأقل.
- يسند الامتياز الترحيبي مرة واحدة عند اقتناء المشترك لشريحة جديدة ولا ينسحب الامتياز على المشترك الذي انتفع بخدمة حمل الأرقام.
- لا يجوز ان تتجاوز مدة صلاحية الامتياز 30 يوما.

وحيث ثبت بالرجوع الى ملف القضية والتحريات المجراة فيها أن صاحب الشريحة موضوع المعاينة قد انتفع بامتياز ترحيبي في مناسبتين إثر عمليتي شحن لرصيد المشترك المعني بقيمة 5 دنانير حيث تلقى هذا الأخير في مناسبة أولى وفق ما تم توثيقه بتاريخ 09 اكتوبر 2023 امتياز بـ 2 جيجا وهي ذات العملية التي تمت معاينتها بتاريخ 20 نوفمبر 2023 على إثر شحن نفس الرصيد بـ 5 دنانير وحصول نفس المشترك على رصيد تحفيزي بقيمة 1024.000 ميغا أو كتي.

وحيث بات من الثابت " أن " قد عمدت الى منح الامتياز الترحيبي بصفة مخالفة للشروط الواردة بقرار الهيئة الذي أكدت من خلاله على أن الامتياز لا يسند الا عند اقتناء الشريحة الجديدة أي مرة واحدة، إضافة الى تجاوز القيمة القصوى للامتياز في المناسبتين السقف المحدد من طرف الهيئة والمقدر بـ 4.5 د باعتبار الأداء ضرورة أن تعريفه بيع الجيغا الواحد حدّدت بموجب قرار الهيئة عدد 54 لسنة 2014 المشار إليه أعلاه بـ 4.5د للجيغا الواحد.

وحيث ودون الخوض فيما تمسكت به الشركة المطلوبة من انتفاء الضرر في علاقة بمخالفة الحال باعتبارها قامت بسحب العرض موضوع النزاع قبل القيام بالدعوى في حقها، فإن هذا الدفع لا ينفي ارتكابها لمخالفة الحال ولا يمكن أن يحول دون مؤاخذتها وفقا للنصوص المنظمة لميدان الاتصالات طالما ثبت خرقها لقواعد وضوابط جوهرية لتعلقها بتنظيم منح الحوافز الترحيبية التي تؤثر بشكل مباشر في قواعد المنافسة في السوق.

وحيث يستشف مما سبق بسطه، أن " لم تتقيد عند منحها للامتياز محل النزاع بقرار الهيئة المنظم للامتيازات الترحيبية بما يدرج المخالفة تحت طائلة الفقرة الأولى من الفصل 74 من مجلة الاتصالات واتجه تفريعا على ذلك توجيه تنبيه إليها لوضع حد لهذه الممارسة المتنافية مع القواعد المنظمة لمنح الامتيازات الترحيبية المنصوص عليها بقرار الهيئة عدد 10 المؤرخ في 18 ماي 2022.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي:

توجيه تنبيه لشركة " من اجل مخالفتها للقرار عدد 10 المؤرخ في 18 ماي 2022 المنظم لإسناد الحوافز الترحيبية.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- :رئيس الهيئة
- : نائب رئيس الهيئة
- : العضو القار
- : عضو
- : عضو
- : عضو
- : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

